عيار 21 بـ 1200 جنيه.. من وراء ارتفاع أسعار الذهب في مصر؟

الاثنين 9 مايو 2022 10:06 م

بلغت أسعار الذهب في محلات الصاغة فى مصر، اليوم الاثنين، مع بداية التعاملات اليومية في البورصات العالمية، إلى أسعار غير مسبوقة، حيث وصل سعر عيار 24 إلى 1371 جنيها للجرام الواحد، وعيار 21 بسعر 1200 جنيها، وبيع عيار 18 بسعر 1029 جنيها، في حين سجل الجنيه الذهب سعر 9 آلاف و600 جنيها.

وتثير أسعار الذهب في مصر تساؤلات حيث ارتفعت أسعارها رغم اتراجعها عالميا عقب قرار المجلس الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة 0.5 بالمئة، وسط تساؤلات عن الأسباب التي جعلت مصر من الأسواق الاستثنائية في حركة الأسعار الجديدة.

وشهد سوق الذهب في مصر قفزات في الأسعار خلال الأيام القليلة الماضية، ما أدى إلى ارتباك بالأسواق وشائعات عن إيقاف البيع والشراء.

وأرجع تجار أسباب هذه الزيادة إلى الإقبال الضخم من المصريين على الشراء تحسبًا لانخفاض جديد في سعر صرف الجنيه أمام الدولار، وفي الوقت نفسه كان هناك نقص في حجم المعروض من المعدن النفيس بعد تشديد البنك المركزي إجراءات استيراد السلع غير الأساسية.

زيادة الإقبال

وقال الدكتور ناجي فرج، مستشار وزير التموين لشؤون صناعة الذهب، إن سعر الذهب في مصر شهد قفزات سعرية ضخمة خلال الأسبوع الماضي تزامنت مع إجازة عيد الفطر المبارك مما أدى إلى ارتباك في السوق غير أن عمليات البيع والشراء انتظمت دون إغلاق عكس ما تردد في شائعات على مواقع التواصل الاجتماعي.

وأرجع فرج، في تصريحات صحفية، أسباب ارتفاع أسعار الذهب إلى زيادة إقبال المصريين على شراء المعدن الأصفر لاستثمار مدخراتهم خشية من أي انخفاض في سعر صرف الجنيه وارتفاع التضخم نتيجة موجة التضخم العالمية والحرب الروسية في أوكرانيا، مما أدى إلى زيادة شراء سبائك وجنيهات الذهب وكذلك المشغولات، خاصة أن الاستثمار في الذهب في مصر خلال آخر 3 سنوات حقق أرباحًا بمعدلات مرتفعة جدًا.

ورفع البنك المركزي المصري، في اجتماع استثنائي يوم 21 مارس الماضي، سعر الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 100 نقطة أساس ليصل إلى 9.25% و10.25% و9.75%، على الترتيب، وأعقبها انخفاض في سعر صرف الجنيه أمام الدولار ليصل إلى 18.43 جنيهًا للشراء، و18.54 جنيهًا للبيع.

وتوقع مستشار وزير التموين استقرار أسعار الذهب خلال الفترة المقبلة، مع انتظام معدلات البيع عقب انتهاء إجازة عيد الفطر، وعودة افتتاح محال الذهب بعد الإجازة، خاصة أن سعر صرف الجنيه مستقر أمام الدولار، إضافة إلى إعلان البنك المركزي المصري اجتماع لجنة السياسات النقدية في موعده المحدد يوم 19 مايو الحالي.

وتعقد لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزي، ثالث اجتماع لها في عام 2022 يوم 19 مايو الجاري، بعدما اجتمعت يوم 3 فبراير، و21 مارس الماضيين.

زيادة حجم الطلب

من جانبه، أكد المهندس رفيق عباسي، رئيس غرفة المشغولات الذهبية باتحاد الصناعات المصرية سابقًا، أن أسعار الذهب في مصر أعلى من السعر العالمي بحوالي 200 جنيه، مضيفًا أن ارتفاع أسعار الذهب في مصر خلال الأيام القليلة الماضية جاء نتيجة زيادة حجم الطلب وسط انخفاض حجم المعروض في السوق المحلي، مرجعًا سبب النقص إلى تشديد البنك المركزي المصري إجراءات الاستيراد للحفاظ على العملات الأجنبية لاستيراد السلع الأساسية مما أثر سلبًا على حجم المعروض من الذهب.

سبق أن أصدر البنك المركزي المصري، خلال شهر فبراير الماضي، قرارًا بوقف التعامل بمستندات التحصيل في تنفيذ كافة العمليات الاستيرادية، والعمل بالاعتمادات المستندية فقط، مع استثناء فروع الشركات الأجنبية والشركات التابعة لها، والسماح للبنوك بقبول مستندات التحصيل الواردة عن بضائع تم شحنها قبل صدور القرار.

من المستفيد؟

أوضح عباسي، في تصريحات صحفية، أن السوق المصري كان يلجأ إلى معادلة حجم المعروض من الذهب في السوق المصري، سواء بالتصدير أو الاستيراد، لكن مع تشديد الاستيراد من الخارج وارتفاع الطلب محليًا أدى إلى نقص في حجم المعروض، مما أدى إلى تباين في سعر الذهب في السوق ووصل التباين إلى 300 جنيه في الجرام، قبل أن ينخفض تدريجيًا إلى 100 جنيه بعد انخفاض الطلب.

وحسب بيانات مجلس الذهب العالمي، بلغ حجم الطلب على المشغولات الذهبية في مصر عام 2021 نحو 27.9 مليون طن بنسبة زيادة سنوية 42%.

وأضاف عباسي أن سعر الذهب قبل تشديد إجراءات الاستيراد كان يتم بناءً على سعره في البورصة العالمية وسعر صرف الجنيه أمام الدولار، مضافًا إليه مصاريف لا تتجاوز 15 جنيهًا في الجرام الواحد مقابل مصاريف نقل وهامش ربح التجار.

وردًا على ما تردد عن أنباء إغلاق سوق الذهب في مصر، أكد عباسي أنها شائعات جرى تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي وليس لها أساس من الصحة، وسارع اتحاد الصناعات والغرف التجارية بنفي هذه الشائعات.

وعن الرابح والخاسر في هذا التوقيت، يرى العباسي أن شراء الذهب حاليًا من الممكن أن يتسبب في خسائر كبيرة للمشتري، أما المستفيد فهو الذين قاموا ببيع الذهب، وأيضا التاجر الذي يشتريه بقيمة 1200 جنيه للغرام من عيار 21 ويقوم ببيعه بـ 1220 جنيهًا.

وأصدرت كلًا من شعبة تصنيع الذهب والمعادن الثمينة باتحاد الصناعات، والشعبة العامة لتجارة المجوهرات باتحاد الغرف التجارية، بيانًا أكدا فيه أن المنشور المتداول على مواقع التواصل بشأن وقف حركة تداول الذهب صادر من شركة وهمية وغير معروفة وليست مسجلة لدى الشعبتين، مؤكدة أنه لم يتم إيقاف عمليات البيع والشراء من قبل أي محل.

ارتفاع مرتقب

ويلفت المحلل الاقتصادي أحمد معطي إلى أن قرار الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة من المفترض أن يتسبب في تراجع سعر الذهب، فرفع أسعار الفائدة من المتعارف عليه أن يعود بالسلب على الذهب، غير أن ما حدث هذه المرة كان مخالفا للمتعارف عليه؛ فسعر الذهب عالميًا قبل قرار البنك الفيدرالي سجل 1855 دولار للأونصة وارتفع بعد القرار حتى وصل إلى 1910 ثم تراجع الآن إلى 1877 دولارًا للأونصة.

كما أن أسعار الذهب لم تتراجع بشكل كبير بسبب توقع السوق لقرار البنك الفيدرالي الأمريكي، بحسب معطي، متوقعًا أن تشهد أسعار الذهب ارتفاعًا الفترة القادمة نتيجة لاستمرار الأزمات والتحديات في الاقتصاد الأمريكي، على رأسها الحرب الأوكرانية الروسية ووباء كورونا، وكذلك أزمة سلاسل التوريد.